الرجوع فيما وهبوه للفرع بشرطه والمذهب ان الاب والام والاجداد والجدات
في ذلك سواء الحادي عشر يتبعه الفرع لهم في الاسلام اذا كان صغيرا
في عشر لا يحسبون بدين الولد في وجه جزم به في الحاوي الصغير
الثالث عشر حتى ان بعضهم كل من الاصول بالمولود واختص
صول الذكور بوجوب الاعفاق سوى الاب والجد له والجد للام واختص
الاب والجد للاب باحكام منها ولاية المال وقيل تلي الام ايضا
وتولي طرفي العقد في البيع ونحوه وولاية الاجبار في النكاح للبنت وقلة
بن والصلاة في الجنازة والعفو عن الصداق عما القديم والاحرام عن
الطفل والمجنون وقيل يجوز للام ايضا وقطع السلعة واليد المتآكلة اذا
كان الخطر في الترك اعظم اكثر واعلم ان الجد في كل ذلك معتبر بفقد
الاب وقيل له الاحرام مع وجوده واختص الاب بان فقده شرط في
التيمم ولا اثر لوجود الجد واختص الجد للاب بانه يتولى طرفي العقد
في تزويج بنت ابنه بابن ابنه الاخر واختصت الام بامتناع التوفيق
كما تقدم فاعلم كل موضع كان للام فيه مدخل فالشقيق مقدم فيه قطعا
كالارث وممر المثل وكل موضع لا مدخل لها فيه ففي تقديمه خلاف قدمنا
ايضا تقديمه كصلاة الجنازة وولاية النكاح اخري لا يتقدم اخ
لام وابنه على الجد الا في الوصية والوقوف فاقرب الاقارب والاخ
شقيق او لاب على الجد الا في ذلك وفي الولا فائدة قال الملقيني
الجد ابو الاب ينقسم في تنزله منزلة الاب وعدم تنزله منزلة الاب
الى اربعة اقسام منها ما هو كالاب قطعا وذلك في صلاة الجنازة
وولاية النسب وولاية المال وولاية النكاح بالنسب واثه لا يكون للاب
ان يوصي على الاولاد مع وجود ابي ابيه كما لا يخفى ان يوصي عليهم مع
وجود ابيه في الاجبار للبكر الصغيرة والحضانة والاعفاق والانفاق و
عدم التحمل في العقد والعتق بالملك وعدم قبول الشهادة له والعفو عن
الصداق وان قلنا به وليس قطعا في الله لا يرد الام [illegible] في صوره
زوج وابوين او زوجه وابوين فانه يكون للاب جد اخذت الام
الثلث كاملا وان الاب يسقط الام نفسه ولا يسقطها الجد وكالاب في الاصح

وكالاب في ج

في انه يجمع بين الفرض والتعصيب وانه يجبر البكر البالغة وان له الرجوع
في هبته له وانه لا يقبل بقتله وليس كالاب على الاصح في انه لا يسقط الاخوة
والاخوات لابوين او لاب بل يشاركهم ويقدم اخ المعتق الحاضر على جده
في الارث والتزويج وصلاة الجنازة والوصية للاقرب ويدخل في الوصية
للاقارب ولا يحتاج الى فقده في الوصية لليتامى ولا في قسم الفيء والغنيمة
فائدة قال في اللباب يترتب على النسب اثنا عشر حكما توريث
المال والولاء وتحريم الوصية وتحمل الدية وولاية التزويج وولاية
غسل الميت والصلاة عليه وولاية المال وولاية الحضانة وطلب الحد
وسقوط القصاص وتغليظ الدية القول في احكام الولد قال
الاصحاب الولد يتبع اباه في النسب وامه في الحر والرق وهما اشرفهما
دينا واخسهما نجاسة واخفهما زكاة واغلظهما فيه ونقل ايضا
احكام الولد اقسام احدها ما يعتبر بالابوين معا وذلك في فروع
منها حل الاكل فلا بد فيه من كون ابويه ماكولين ومنها ما يجزي
في الاضحية كذلك ومنها ما يجزي في جزاء الصيد ومنها الزكاة فلو نجب
في المتولد بين الغنم والظباء استحقاق سهم الغنيمة فلو سهم
للفحل المتولد بين الفرس والحمار ومنها المناكحة والتوارث فهما
قولان والاظهر الاعتبار بهما والثاني الاعتبار بالاب الثاني ما يعتبر
بالاب خاصة وذلك النسب وتوابعه من استحقاق سهم ذوي القربى والكفاءة
وممر المثل والولاء فانه يكون لموالي الاب وقدر الجزية اذا كان لابيه جزية
والام من قوم لهم جزية اخرى قال لمعتبر جزية ابيه الثالث ما يغتفر
للام خاصة وذلك الحرية والرق ويستثنى من الرق صور منها
اذا كانت مملوكة للواطئ او لابنه فان الولد يعتق حرا ومنها ان
يظنها حرة اما بان يغتر بحريتها في تزويجها او يطأها بشبهة ظانا انها
امته او زوجته الحرة ولو كان الواطئ رقيقا وح فهذا حر تق لد بين
رقيقين ومنها اذا نكح حربية ثم غلب المسلمون على ديارهم و
استرقوا الاسير بعد ما حملت منه فانها ولدها لا يتبعها في الرق لانه
مسلم في الحكم ومنها ما يغتفر باحدها غير معين في وذلك في الدين وضرب

في الرق والحرية ج

مطلب لا يجوز للاب ان يوصي على الاولاد